الدبلوماسية الجزائرية من الموروث الثوري الى الحاجة لإنعاش الادوات الاقتصادية: "تحديات وفرص"

The Algerian diplomacy from revolutionary legacy to the need for reviving economic tools:challenges and opportunities

د/ ابتسام أوعشرين

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر)

ouacherineibtissem@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/09/29 تاريخ القبول للنشر: 2022/12/26 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخص: بات من الضروري على الدولة الجزائرية ان تتكيف مع التطورات الجديدة بإعطاء الفواعل تحت قومية (الفواعل الاقتصادية،الفواعل المجتمعية) هامش حرية اكبر لمساندتها في اجندتها الدبلوماسية، وهذا ما سيدفع بالدولة الجزائرية لاستعمال آليات التمثيل الدبلوماسي الجديدة والتي ترتكز على التكنولوجيات الجديدة من جهة وكذلك تفعيل الادوات اقتصادية التي تزخر بها في سبيل تحقيق اهدافها. في ظل بيئة اقليمية منكشفة أمنيا، وفي ظل انفتاح الاقتصاديات العالمية على بعضها البعض، وكذلك زيادة كثافة العلاقات الاتصالية بين الشعوب عبر الحدود الرسمية والحدود الوهمية جراء التطور التكنولوجي الرهيب الذي مس وسائل التواصل العالمية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، الدبلوماسية الشعبية،الادوات الاقتصادية، المحيط الاقليمي.

Abstract:

It is necessary for the Algerian state to cope with new developments by giving subnational actors(economic and societal) some liberty margins in sustaining its diplomatic agenda. This would lead the Algerian state to use New diplomatic representation mechanisms which are based on New technologies and trends of reviving economic tools it has in order to realize its goals. Within an exposed regional security environement, more opening up of world economies on each other and a density of communication relations between peoples across the official and fake boundaries , there is a huge technological developments which has influenced world communication tools.

Key words: *Algerian diplomacy, popular diplomacy, economic tools, regional environement*

1.مقدّمة:

تعتبر الجزائر من بين اهم الدول الاقليمية الاكثر امتلاكا لمقومات القوة في المنطقة المغاربية ومنطقة افريقيا جنوب الصحراء (الساحل الافريقي)، إلا ان تلك المقومات تفتقر للتفعيل بسبب غياب دبلوماسية جزائرية نشطة وفعالة، تحولها لمصدر تأثير ونفوذ يعود بالفائدة على المجتمع الجزائري والشعوب المحلية في المنطقة، فتعدد وتشعب الفواعل الدولية (فواعل تحت قومية وفواعل فوق قومية) يفرض على الدولة الجزائرية اعادة النظر في اليات التمثيل، فحسب الباحث في الشؤون الدولية "**جون بولتون**" في كتابه "**المجتمع العالمي**" فان الدولة تراجعت ادوارها في ظل تعدد الفواعل الدولية وتشابك وتعقد العلاقات بين مختلف المكونات الدولية، فالأفراد اصبحت لديهم شبكة علاقات تجمعهم بمنظمات وهيئات دولية متجاوزين في ذلك الحدود القومية، دون ان تستطيع الدول فرض رقابة على تلك التبادلات التي تشكل احد الآليات الدبلوماسية التي يمكن الاستفادة منها.

فظاهرة التفكك التي اضحت الدول تتعرض لها جراء انكماش حيز سيادتها بفعل زيادة الفواعل غير الدولاتية، وبسبب تآكل الولاءات نحو السلطة المركزية من طرف المكونات المجتمعية في ظل عجز الدولة على اشباع حاجاتهم الأساسية، التي عززها انفتاح الاقتصاديات العالمية على بعضها البعض، وكذلك كثافة العلاقات الاتصالية بين الشعوب عبر الحدود الرسمية والحدود الوهمية جراء التطور التكنولوجي الرهيب الذي مس وسائل التواصل العالمية، بات من الضروري على الدولة الجزائرية ان تتكيف مع التطورات الجديدة بإعطاء الفواعل تحت قومية (الفواعل الاقتصادية،الفواعل المجتمعية) هامش حرية اكبر لمساندتها في اجندتها الدبلوماسية.

ان الدبلوماسية الحديثة تجاوزت الاطر التمثلية التقليدية المتمثلة في ارسال البعثات الدبلوماسية والسفراء والقناصلة ذوي الطابع البروتوكولي، وأضحت اكثر شمولا وتعقيدا بحيث لم يعد بالإمكان ان تحتكر السلطات المركزية حق التمثيل لوحدها، في ظل التطور الاقتصادي والتكنولوجي العالمي الذي فرض تعدد الفواعل الدبلوماسية.

وعليه؛ فإن الدولة الجزائرية اليوم امام حتمية مراجعة الاطر والآليات الدبلوماسية التقليدية المستخدمة في محيطها الاقليمي لاسترجاع ادوارها ومكانتها الاقليمية السابقة، وذلك لن يتأت إلا عبر مراجعة جدية لمفهوم الدبلوماسية الحديثة بإدراج طرق تمثيل جديدة، تعتمد اساسا على مقومات القوة التي تمتلكها الجزائر وعلى رأسها المؤهلات الاقتصادية والمقدرات الشعبية، وكذلك بالارتكاز على الموروث الثوري الذي لا طالما شكل منطلقا تواصليا وتجاسريا مع محيطها الاقليمي والدولي بوصف الجزائر مكة للثوار و سندا قويا للقضايا الدولية العادلة.

بالاعتماد على هذا التقديم يمكن طرح الاشكالية البحثية التالية: **كيف يمكن للجزائر ان تستعيد فعاليتها الدبلوماسية في جوارها الاقليمي ومحيطها الدولي بالرجوع للموروث الثوري وبالاعتماد على مقوماتها ومقدراتها الاقتصادية ؟**

وللإجابة على هذا السؤال البحثي قسمنا المداخلة الى ثلاثة محاور اساسية،

المحور الاول: الدبلوماسية الجزائرية عبر المورث الثوري والمواثيق الوطنية.

المحور الثاني: مبادئ ومرتكزات الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الاقليمي.

المحور الثالث: سبل وطرق اعادة تفعيل الدبلوماسية الجزائرية لتعزيز الدور الدبلوماسي الجزائري

2. الدبلوماسية الجزائرية عبر المورث الثوري والمواثيق الوطنية.

تمتد جذور الدبلوماسية الجزائرية الى المرحلة التي سبقت استقلالها حيث عرفت نشاط منقطع النظسر حتى تحت وطئة الاستعمار وقد ظهر ذلك جليا عبر السعي الحثيث لقادة الثورة لاسيما الزعماء الستة التاريخين للتعريف بالثورة ومبادئها العادلة، وتبين ذلك ابتدءا من مواثيق الثورة (بيان أول نوفمبر، ميثاق الصومام، وميثاق طرابلس)، وصولا إلى مواثيق الدولة الجزائرية، المتمثلة في ميثاق الجزائر 1963، 1976، ودساتير 1989 و1996 والدستور الاخير في الفين وعشرين.

1.2 . بيان أول نوفمبر: أو ما يعرف بوثيقة الثورة الجزائرية فإنه أكد على ضرورة الاستئناس بمساعدة الدول العربية والإسلامية من أجل تحقيق الاستقلال، حيث ورد في البيان:

"أما في الأوضاع الخارجية فإنّ الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين"

كما أكد نفس البيان على البعد المغاربي للثورة، وعلى ضرورة تحقيق الوحدة بين الدول المغاربية الثلاث: الجزائر، تونس، والمغرب، إذ جاء في البيان: **"إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة".**

يمكن الرجوع بالدبلوماسية الجزائرية وبداية نشاطها حتى الى الفترة التي سبقت حصول الجزائر على استقلالها، حيث يشهد القاصي والداني على دور الجزائر في "**مؤتمر باندونغ**" الذي جمع بين الدول في منظمة عدم الانحياز في للدور الذي لعبه الوفد الجزائري الممثل لجبهة التحرير الوطني بالتعريف ليس بالثورة الجزائرية فحسب بل بكل القضايا التحررية في تلك الحقبة بدءً من قضايا تحرر كل من تونس والمغرب فضلا على استعمال كل الاساليب الاقناعية الممكنة من اجل اقناع دول منظمة عدم الانحياز لإرسال عريضة للأمم المتحدة بغرض ادراج القضية الجزائرية ضمن اعمال الدورة العاشرة العادية للأمم المتحدة وكان ذلك بتاريخ السادس من جويلية 1955 (بكاي، 2017، صفحة 20).

2.2. بيان مؤتمر الصّومام 20 أوت 1956: أكّد المؤتمر على ضرورة تحقيق الوحدة المغاربية كذلك، إذ جاء في البيان:

"شمال إفريقيا هي الكل: الجغرافيا، التاريخ، اللغة، الحضارة، والمصير. هذا التضامن ينبغي أن يترجم طبيعيا إلى وحدة فدرالية بين الدول المغاربية الثلاث" (حجال و الغنجة، 2017، صفحة ..)

لهذا اعتبرت الدبلوماسية الجزائرية أحد أهم مكاسب ثورة نوفمبر المجيدة، حيث أدت دورا بارزا ساهم في نيل الجزائر استقلالها، فقد عرفت الدبلوماسية الجزائرية نشاطا حتى في ظل خضوعها للاستعمار الفرنسي من خلال محاولة التعريف أكثر بالقضية الجزائرية حيث حظي الجانب الدبلوماسي بأهمية كبيرة في اجندة حزب جبهة التحرير الوطني و على أساس ذلك تم تشكيل الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958 و ركزت على الاهداف التالية:

- تشكيل هيئة دبلوماسية تمثل الجزائر في المحافل الدولية وحتى الاقليمية.

- اقامة علاقات دبلوماسية مع مختلف الدول بهدف كسب أكبر تأييد للقضية الجزائرية.
- العمل على اخضاع فرنسا للتفاوض وذلك من خلال استعمال الضغوطات الدبلوماسية والسياسية (بكاي، 2017، الصفحات 22-23).

وكان اهم بروز للدبلوماسية الجزائرية في مختلف المؤتمرات الافريقية ابان حرب التحرير في **مؤتمر أكرا** بين 15/ 22 أفريل 1958 بدعوة من الرئيس الغاني نكروما وبحضور ثمانية دول افريقية مستقلة، وقد مثّل الدبلوماسية الجزائرية كل من: " أمحمد يزيد، أحمد بومنجل، فرانس فانون" وأهم ما تضمنته أشغال المؤتمر هو دعم حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واسترجاع السيادة الوطنية.

كما كان حضور آخر للدبلوماسية الجزائرية في المؤتمر الثاني الذي انعقد **بمنروفيا** بين 4/ 8 أوت 1959 من خلال مشاركة وفد الحكومة المؤقتة بصفته عضوا دائما ما يؤكد على نجاح الدبلوماسية الجزائرية مرة أخرى سيما وان العلم الجزائري قد رفع في مقر المؤتمر و قد حققت الجزائر مكاسب أخرى تمحورت حول تحضير مناقشة جادة بالنسبة للقضية الجزائرية، مواصلة الدعم الدبلوماسي و المادي للثورة الجزائرية، بالإضافة الى مشاركة الوفد الدبلوماسي الجزائري في المؤتمر الثالث الذي انعقد **بأديس أبابا** من 24/14 جوان 1960، كما كان هناك حضورا للدبلوماسية الجزائرية في **مؤتمر تونس** بين 30/25 جانفي 1960 (بكاي، 2017، الصفحات 24-25)، أكدت من خلاله ضرورة اعتراف كل الدول الافريقية بالحكومة المؤقتة تقديم الدعم الاعلامي و كذا ضرورة انسحاب القوات الافريقية التي زجت بها فرنسا في حربها ضد الجزائر.

يتبن لنا هذا الدور الفعال والنجاح الذي حققته الدبلوماسية الجزائرية في مختلف المؤتمرات حتى قبل حصولها على استقلالها سنة 1962 من خلال فرض رؤيتها و تدويل القضية الجزائرية، الأمر الذي دفع في نهاية الأمر بالحكومة الفرنسية الجلوس الى طاولة المفاوضات مع الوفد الدبلوماسي الجزائري.

3.2 ميثاق طر ابلس 1962: شكّل الميثاق المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية للدولة الجزائرية لفترة ما بعد الاستقلال وقد حددت في أربع مبادئ أساسية وهي:

- **محاربة الاستعمار والامبريالية في العالم**:حيث أشار الميثاق إلى أنّ العالم مقسم إلى قوى امبريالية استعمارية كفرنسا وحلفائها، ودول اشتراكية قام بعضها بمساعدة ودعم الثورة الجزائرية، إضافة إلى تيار محايد ينبغي على الجزائر أن تصطف فيه، ويضم هذا التيار خصوصًا الدول المستقلة عن الاستعمار، التي عانت ما عانته الجزائر في سبيل الحصول على استقلالها.
- **دعم الحركات الساعية من أجل الوحدة** :حيث لم يكتف الميثاق بالتأكيد على ضرورة تحقيق الوحدة المغاربية فحسب، ولكن على ضرورة الالتفات والتركيز على المحورين العربي والإفريقي: " المهمة الأساسية لحزبنا تتمثل في دعم الحركات المغاربية، الإفريقية، والعربية الساعية من أجل الوحدة".
- **دعم حركات التحرر**:أكد الميثاق بشدّة على ضرورة دعم الجزائر لكافة الحركات الساعية من أجل التحرر من براثن الاستعمار، في إفريقيا وفي كافة مناطق العالم.
- **دعم التعاون الدولي** : تم التأكيد على ضرورة سعي الجزائر من أجل إحلال علاقات دولية سلمية، وعلى ضرورة الكفاح ضد السباق نحو التسلح الذي كان قائمًا آنذاك، والذي يهدد السلام الدولي القائم.

4.2. ميثاق 1976: يعتبر أكثر المواثيق الوطنية التي فصّلت وحدّدت بدقّة مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، بل وأجملت كافة المبادئ المكتوبة وغير المكتوبة التي قامت عليها السياسة الخارجية للجزائر منذ الاستقلال، اذ خصّصت

فصلاً كاملاً لمبادئ السياسة الخارجية للجزائر، وهو الفصل السابع المعنون بـ "مبادئ السياسة الخارجية"، تلك المواد تمثلت في:

المادة 86: تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية.

المادة 87: تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب.

المادة 88: تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية.

المادة 89: تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها. وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

المادة 90: وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المادة91: لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني.

المادة 92: يشكل الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والإمبريالية، والتمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة.

المادة93: يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية (دستور 1976).

5.2 . دستور1989 و 1996: شمل الفصل الثالث من دستور 1989 ثلاثة نقاط كبرى وأساسية تقوم عليها السياسة الخارجية للجزائر، وتتمثل في المواد التالية:

المادة 25: تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

المادة26: الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرير السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري.

المادة 27: تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه (ميثاق 1963).

3. مبادئ ومرتكزات الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الاقليمي

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ التي تضمنها الميثاق الأممي و منظمة الاتحاد الإفريقي وكذا جامعة الدول العربية، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار التي جدتها معظم المنظمات الدولية و الإقليمية خاصة ما تعلق بنصرة القضايا العادلة مع ترسيخ مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية وقبل ذلك حق الشعوب في تقرير مصيرها، إلا أن الدولة الجزائرية قد أعطت لتلك المبادئ قاعدة ومضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع جوارها الاقليمي، فقد دأبت الدولة الجزائرية منذ

استقلالها سنة 1962 على ترسيخ مبادئها ومقوماتها الدبلوماسية معتمدة في ذلك على الارث الثوري الذي اكتسبته عبر النضال المستمر طوال الثورة التحريرية.

ما فتئت الدبلوماسية الجزائرية تعزز رصيدها في مجال الانجازات السياسية على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي، كما وسعت من دائرة اهتماماتهما من المستوى الاقليمي الى المستوى الدولي مرورا بالمستوى الأفريقاني.

ما يلاحظ على الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال الى يومنا هذا ثباتها المستمر واستقرار مواقفها تجاه القضايا العالمية العادلة وهذا بالاعتماد على الخلفية النضالية التي اكتسبتها طوال فترة الثورة التحريرية، اذ اضحت الملاذ الامن للشعوب المضطهدة من طرف المستعمر القديم او الحديث، كما مثلت الدبلوماسية الجزائرية المُنصة التي تطلق منها اغلب الحملات الداعية لنصرة الدول التي تتعرض للعدوان او الضغوطات الاجنبية. وهو ما جاء على لسان الزعيم الإفريقي الثائر "**أميلكال كابرال**" الذي صرّح قائلا "**إذا كانت مكة قبلة المسلمين، والفاتيكان قبلة المسيحيين، فإن الجزائر تبقى قبلة الثوار والأحرار**".

فالخاصية التي تأسست على اثرها الدبلوماسية الجزائرية ولازالت الى يومنا هذا، والتي تطبع عليها بشكل واضح، هو استناد العمل الدبلوماسي للعمل والانجازات الميدانية التي تحققها المؤسسات الأخرى، فعرض القضية الجزائرية على الامم المتحدة سبقته انتصارات باهرة حققها جيش التحرير ضد الآلة الحربية الاستعمارية مسنودة بالحلف الاطلسي آنذاك، الامر الذي جعل الدبلوماسية الجزائرية تجد لها صدى واسع حيث ان الامم لا تحترم إلا بالكيانات القوية، ولازالت الدبلوماسية الجزائرية في وقتنا الحاضر تعتمد على عوامل قوة لا يستهان بها خاصة القوة المجتمعية التي تتمتع بها الامة الجزائرية العريقة عبر التاريخ، فالتجانس العرقي والديني والتاريخي يعتبر اهم مقوم قوة تعوّل عليه الدولة الجزائرية ودبلوماسيتها من اجل تحقيق أهدافها، فالأمم التي تعاني من تمزقات وصراعات مجتمعية لا يمكنها ان تحقق ذاتها ولا اهدافها بسبب الوهن الذي قد يصيبها جراء التمزق والاحتقان بين مختلف مكوناتها الاجتماعية.

ان القدرات الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر بدءا من المقدرات البشرية حيث يمثل الشباب الواعي الاغلبية العظمى من المواطنين, يد عاملة ذات كفاءة عالية بفضل تكوينها بمختلف القطاعات التعليمية، كما تمثل الموارد الطبيعية التي تمتلكها الجزائر والتي ساهمت في بعث التنمية بمختلف المجالات داعما اساسيا للدبلوماسية الجزائرية، فتلك الموارد سمحت للدبلوماسية الجزائرية ان تحظى بهامش كبير من الفعالية نظرا للاستقلالية الجزائرية في المجال الاقتصادي، نتيجة عدم ارتهان الاقتصاد الوطني رغم مشاكله للمؤسسات المالية والنقدية الدولية.

في هذا الشأن؛ تعتبر الجزائر الدولة الوحيدة في المنطقة العربية والإفريقية التي لا تدين بأي مديونية للمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، ولا للدول المانحة، والتي عادة ما تمارس ضغوطا كبيرة على الدول ذات المديونية الكبيرة كي تدفع بها لتبني سياسات دولية مخالفة لقيم مجتمعاتها، وفي هذا الشأن نضرب مثلا بقضية "**التطبيع مع الكيان الصهيوني**" حيث صمدت الجزائر امام قوة الضغوطات الدولية خاصة الامريكية منها في مرحلة الرئيس الاسبق "**دونالد ترامب**"، في حين رضخت العديد من الاطراف الاقليمية

والعربية امام تلك الضغوطات، حيث رهنت دبلوماسيتها رهن المصالح الصهيونية وأضحت منصة لانطلاق اعمال عدائية ضد الدول الداعمة للقضية الفلسطينية وعلى رأسها الجزائر.

وتستند الجزائر لتفعيل دبلوماسيتها سواء في محيطها الاقليمي المغاربي أو في المنطقة الساحلية الصحراوية وحتى في المستوى الدولي، على مجموعة من المبادئ الثابتة التي صاحبت النشاط الدبلوماسي الجزائري منذ الاستقلال، والي تتمثل في المبادئ التالية:

1.3. دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها: استمدّت الجزائر هذا المبدأ (العايب، 2011/2010، صفحة 31) من نضالها الطويل ضد الاستعمار الفرنسي من أجل الحصول على حق تقرير مصيرها في ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 الأمر الذي أكدت عليه جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها أمر مشروط ولا ينبغي التفريط فيه. فدعم الشعوب في تقرير مصيرها يعتبر عنصرا مهما وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار الذي نصت عليه مضامين مواثيق الهيئات الدولية والاقليمية، فبخصوص مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فقد ساهمت الثورة الجزائرية، في إصدار القرار الأممي رقم 1514، المتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال، وذلك في 14 ديسمبر 1960. وكان ذلك بفضل جهود دبلوماسية مناضلي الخارج الذين خاضوا معارك كبيرة كان لها صدى واسعا في اجتماعات اللجنة السياسية للأمم المتحدة، في دورتها الخامسة عشرة، التي تزامنت مع أحداث 11 ديسمبر 1960، التي أكدت للعالم إصرار الشعب الجزائري على تقرير المصير (قط، 2017، صفحة 33) ، ومثال ذلك دعم الجزائر لموريتانيا عندما أرادت المغرب احتوائها ، وكذا الامر بالنسبة للصحراء الغربية والقضية الفلسطينية وما تقدمه الجزائر من دعم مادي ومعنوي لشعوب هاته الدول لتقرير مصيرها.

2.3 تغليب ثقافة التعاون والتشاركية مع دول الجوار: ظهر مبدأ التعاون مع وبين الدول المستقلة حديثا ويعد هذا المبدأ بالنسبة للجزائر عامل توازن، اذ يقوم مبدأ التعاون على بعث التعاون الثنائي أو الجهوي لصالح أطرافه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين الدول المتجاورة. لهذا حرصت الجزائر منذ الاستقلال الى ابرام وتوقيع العديد من معاهدات واتفاقيات التعاون والإخاء وحسن الجوار مع مجموعة من الدول المجاورة نهاية الستينيات، فاهتمام الجزائر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا ايجابيا لعلاقات حسن الجوار، وتفعيلا لهذا المبدأ عملت الجزائر على ربط علاقات التعاون مع الدول المجاورة من خلال العديد من المشاريع، كما لعبت دورا بارزا في خلق المنظمات الإقليمية مثل لجنة أركان العمليات المشتركة التي يقع مقرها في "تمنراست" ثم وحدة الاندماج والاتصال التي تعتبر الدرع الاستخباراتي للهيئة.

احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية : وفق النصوص والمواثيق الدولية تحترم الجزائر كل ما يتعلق بسيادة الدول خاصة ما يتعلق بشأنها الداخلي (العايب، 2011/2010، صفحة 33) ، ففي هذا الصدد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق الهيئات الإقليمية مثل جامعة الدول ومنظمة الوحدة الافريقية، وتعتبر

الجزائر من الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها. فالجزائر منذ استقلالها كانت تدعو إلى عدم التدخل في شؤون الداخلية لهذا فمن الضروري التقيد بهذا المبدأ لأنه يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية للدول. فالجزائر دائما ما تلتزم بمبدأ الحياد في علاقات الخارجية الأمر الذي أكسبها سمعة اقليمية ودولية جيدة وموثوقية دبلوماسية جد حسنة، وجعل وساطتها تقبل في العديد من القضايا سواء اقليمية، أو عربية وحتى دولية.

3.3. تغليب الاساليب و السبل السلمية لحل النزاعات الاقليمية والدولية : استنادا للمبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية (بونقطة، 2014، صفحة 93) ، وعليه فإن لهذا المبدأ دور مهم في انها النزاعات بين الدول والحيلولة دون حدوث صدامات مسلحة، فحل النزاعات الدولية بين الدول المتجاورة بالطرق السلمية يعد شرطا أساسيا لعلاقات حسن الجوار. والجزائر حتى في الفترة التي سبقت الاستقلال وفي ظل الثورة التحريرية نبذت استعمال القوة و دعت للتعاون لهذا ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية بعد استقلالها عن طريق دبلوماسيتها الحديثة الى حل واحتواء الكثير من الامات والنزاعات الاقليمية والدولية.

وقد سمح هذا المبدا للجزائر بالمساهمة في حل الكثير من الازمات المستعصية مثل الوساطة التي قادتها بين اثيوبيا واريتريا، وكذلك الوساطة بين ايران والعراق، وكذلك الوساطة بين ايران والولايات المتحدة في ازمة الرهائن انتهاء بالوساطة في مالي وليبيا.

4. سبل وطرق اعادة تفعيل الدبلوماسية الجزائرية لتعزيز الدور الدبلوماسي الجزائري

تعتبر الدبلوماسية من ضمن أشكال النشاط الدبلوماسي التي تمارسها مجموعة من الوحدات داخل المجتمعات في ظل حركة التفاعل السلمي في العلاقات الدوليّة. لذلك اعتمدت الجزائر على الدبلوماسية كمقاربة إستراتيجية في فضائها الجيوسياسي الإقليمي المغاربي والإفريقي التي تشترك معها في حدود يتجاوز طولها 6343 كلم، وبالتالي فإن الأمن الجواري الجزائري يرتبط بصورة مباشرة بأمنها القومي ما جعل الجزائر تتبنى مجموعة من الآليات الدبلوماسية لتثمين دورها الاقليمي.

4. 1. الآلية السياسية: سعت الدول منذ نهاية القرن التاسع عشر وتحديدا أثناء **مؤتمري لاهاي** للسلام اللذين انعقدا سنتي **1899** و**1907** بمبادرة من القيصر الروسي، وفي ظل انتشار النزاعات في تلك الفترة، إلى ضرورة إيجاد جملة من الوسائل والآليات الوسائل السياسيّة والدبلوماسيّة والقانونيّة الدولية مثل: المفاوضات، المباحثات، الوساطة، التوفيق، بهدف تسوية النزاعات وإنهائها لتؤكّد فيما بعد هيئة الأمم المتحدة ذلك من خلال ميثاقها الأممي.

إنّ التاريخ السياسي للجزائر المستقلة يبين الدور المهم الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في التوسط لحل الكثير من الأزمات والنزاعات الدولية والإقليمية المعقدة و لعل أبرها ما يربط بمحيطها الاقليمي مستندة في ذلك على ارثها الثوري

➢ الدور الذي قامت به الديلوماسية الجزائر لتسوية النزاع الاثيوبي الآرتيري على خلفية النزاع الحدودي المسلح وقد كادت الحرب أن تطال بينهما لولا جهود المبادرة التي قدمتها الجزائر في معالجة النزاع بين البلدين، هذا التدخل الدبلوماسي الجزائري شكل دفعا جديدا لمخطط السلام الإفريقي، فقد ظهر المسعى الجزائري من خلال المبادئ المتوصل إليها وإصرار الجزائر على تسوية النزاع ضمن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في قمته الـ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر في الفترة ما بين 12 إلى 14 جويلية 1999، حيث اتفق الطرفان الاريتري والإثيوبي على وضع حدّ نهائي للمواجهات العسكرية بينهما، وأن يمتنع كلّ طرف عن التهديد باستعمال القوة ضد الطرف الآخر، وأن يعملا على احترام التطبيق الحرفي لترتيبات الاتفاق الخاص بوقف المعارك. فلعبت الجزائر دور الوسيط بين الدولتين وقد عرفت العديد من الجولات الدبلوماسية انتهت بإعلان اتفاق ينهي النزاع بين البلدين تم توقيعه بالجزائر في جانفي 2001.

الدور الدبلوماسي الذي لعبته الجزائر في الأزمة الليبية حيث دعت الجزائر منذ بداية انتفاضة الشعب الليبي إلى نبذ كل الأعمال العدوانية داخل ليبيا وضرورة إجراء حوار شامل بين مختلف الأطراف الفاعلة، وفي نفس رفضت كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية الليبية، وتجلى ذلك واضحًا عندما اعترضت الجزائر على قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 7360 الصادر يوم 2011/03/12 والذي كان بمثابة الشرعنة التي أضفتها الجامعة العربية على التدخل الأجنبي في ليبيا (عقل، 2011، الصفحات 44-45).

فتخوف الجزائر من التدخل العسكري وتأكيدها على الحلول السلمية في حل الأزمة الليبية أثبت صحته، فالتدخل العسكري من قبل الحلف الأطلسي عام 2011 ساهم في انهيار الدولة الليبية التي دخلت في حرب أهلية مازالت مستمرة إلى يومنا هذا، وهو ما كان له تداعيات سلبية على أمن دول المنطقة بفعل حركة اللاجئين، انتشار الأسلحة، تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة لذا حرصت الجزائر ومنذ بداية الأزمة الليبية في تفعيل دبلوماسيتها الناعمة من خلال العمل على إقناع الأطراف المتنازعة إلى اعتماد الحل السياسي كمخرج للازمة الليبية (حجال و الغنجة، 2017)، ، ولعل اتفاق الصخيرات في 18 ديسمبر 2015 يعبر عن تلك المساعي الدبلوماسية الجزائرية لتجسيد مخرجات ذلك الاتفاق على ارض الواقع. سنتي 2015 ولا تزال الجزائر إلى يومنا هذا تسعى لمساعدة الأشقاء في ليبيا لخلق توافق سياسي موحد لبناء دولة وطنية ليبية من خلال حكومة وطنية توافقية، كما تضع الجزائر في تصورها الدبلوماسي والأمني حول ليبيا ضرورة حلّ النزاع الليبي بشكل سياسي يُمَكن كل الأطراف المتصارعة من المشاركة في الحكم ويدفع بأن تذوب جميعها في جيش وطني ليبي قادر على مواجهة كل التهديدات، هذا إلى جانب تماسك مجتمعي يساهم في إعادة إعمار ليبيا (الحي، 2020، صفحة 608).

➢ تندرج مسألة الصحراء الغربية ضمن مسار تصفية الاستعمار الذي تشرف عليه منظمة الأمم المتحدة بموجب اللائحة رقم 1514، وهي من المسائل التي لا يمكن أن تحل خارج ممارسة الشعب الصحراوي حقه الثابت في تقرير المصير، أما دعم الجزائر لجبهة البوليساريو فهي مسألة مبدأ قائمة على دعم القضايا العادلة في دول العلم الثالث مثل دعمها لنظام نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا سابقا، ودعمها للقضية الفلسطينية، فالعلاقة بين الجزائر والجبهة باتت تاريخية (اسماعيل، 2020، صفحة 42).

فالدعم الجزائري للشعب الصحراوي يمتد الى سبعينات القرن الماضي، ولا يزال الدعم الى يوما هذا، سواء على المستوى الرسمي أو من قبل المجتمع المدني وذلك لإيمان الجزائر شعبا وحكومة بالقضايا العادلة وحق تقرير مصير الشعوب المضطهدة، وبأن تقرير المصير والاستقلال هو حق متأصل ولا يقبل التقادم أو الالتفاف عليه تحت أية ظروف أو مبررات معينة. فموقف الجزائر من القضية الصحراوية كان موقفا مبدئيا، من خلال ما جاء في الميثاق الوطني لجبهة التحرير الوطني (الميثاق الوطني لجبهة التحرير الوطني ، 1976): "الجزائر بلد إفريقي، تندرج سياسته الخارجية في نطاق التضامن الإفريقي من أجل التحرر السياسي للقارة، ونهوضها الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا يكون التحرر الكامل لإفريقيا جزء من كفاح الشعب الجزائري، في سبيل استقلاله وكرامته، ويعني هذا بالنسبة إلينا التزاما ايجابيا إلى جانب الشعوب الإفريقية المكافحة ضد الاستعمار والتمييز العنصري"

في إطار اللائحة الأممية رقم 2240 لمجلس الأمن الدولي، جددت الجزائر على المستوى الدبلوماسي دعمها لجهود المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية، حيث وقعت العديد من اللقاءات حول الصحراء الغربية والتي دعيت الجزائر إليها كبلد جار وكطرف مفاوض بين طرفي النزاع: المملكة المغربية وجبهة البوليساريو من اجل التوصل إلى تسوية للنزاع طبقا للشرعية الدولية ولشرائع الأمم المتحدة (مجلة الدبلوماسية لوزارة الشؤون الخارجية، 2017).

ورغم اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بسيادة المغرب على الصحراء الغربية المحتلة (**عبر تغريدة في موقع تويتر لم يتبعها اي اجراء رسمي من الهيئات الامريكية السيادية**)، في اتفاق "مقايضة" تضمن موافقة الرباط على التطبيع مع تل أبيب، مما أثار انتقادات دولية واسعة لمخالفته للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الصحراوية. فإن موقف الجزائر تجاه الصحراء الغربية لم يتغير، فعلى مدار ثلاثين سنة، دعمت الحكومة الجزائرية البوليساريو والشعب الصحراوي دبلوماسياً وسمحت بدخول عدد كبير من اللاجئين الصحراويين الى الأراضي الجزائرية.

- تكثيف المساعي الدبلوماسية من منطلق مبدأ حسن الجوار عن طريق الوساطة التي قامت بها الجزائر لحلحلة المشاكل بين حركة الأزواد والنظام المركزي في مالي سنة 2015، دون اللجوء الى استعمال القوة العسكرية وهذا بعد سلسلة من الوساطات التي تعود الى سنة 2006 و هو تاريخ توقيع اتفاق المصالحة بين الأطراف المالية (عنتر، 2013، صفحة 2) .
- الوساطة التي طرحتها الجزائر بين دول حوض النيل الشرقي الذي يضم كل من اثيوبيا، مصر والسودان فيما يتعلق بأزمة سد النهضة، فبعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الجزائري الى اثيوبيا على خلفية الجولة الافريقية التي قام بها في جويلية 2021 الى عدد من الدول الافريقية، دعا وزير الخارجية نائب رئيس الوزراء الإثيوبي، خلال لقائه وزير الخارجية رمطان لعمامرة بأديس أبابا، الجزائر إلى لعب دور بنّاء فيما يتعلق بملف سد النهضة وهو الأمر الذي رحبت به دول المصب.

4. 2. الآلية الاقتصادية: ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كمفهوم منذ الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية، و اكتسبت دورا أوسع تدريجيا مع نهاية الحرب العالمية الثانية حتى وصلت لوضعها الحالي كمظلة للدبلوماسيات المتعلقة بالجانب الاقتصادي التي تمارسها مختلف الاطراف الرسمية وغير الرسمية.

وتعرّف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: **"اجمالي الأنشطة الاقتصادية الخارجية للحكومة وقطاع الأعمال للدولة ما وراء الحدود الوطنية، فهي نشاط إما ثنائي أو متعدد الأطراف تستخدم فيه الأطراف الدولية (دول، تكتلات، منظمات)، مقدراتها الاقتصادية في التأثير السياسي والاقتصادي لتحقيق منافعها الاقتصادية".**

وتهدف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الى:

- دعم الاستقرار الاقتصادي على الحدود الجزائرية و مد الجسور التنموية، كما أنها تساهم في الحد من تدفق التهديدات الأمنية نحو حدودنا.
- بناء الحاضنات الاقتصادية لاسيما المصانع الضخمة مما سيساهم في توظيف اليد العاملة التي تنجر عن حركة الهجرة غير الشرعية.(تحويل الهجرة الى شرعية).
- دعم وجودنا ضمن المؤسسات والمنظمات الافريقية ذات الطابع الاقتصادي.
- خلق قطب اقتصادي مع ضرورة تشجيع التكتل الاقليمي لدول الساحل لمواجهة التكتلات الدولية.
- الدفع نحو تشكيل تنظيم يوازي منظمة التجارة الدولية تراعى فيه الخصوصيات الافريقية (الطابع المحلي للاقتصاد الافريقي)، للحصول على أكبر مزايا ممكنة.
- عملت كذلك الجزائر على إعادة بعث بعض المشاريع المجمدة، كمشروع طريق الوحدة الإفريقية الذي أقرته في عهد الرئيس الراحل "هواري بومدين" باعتبارها الدولة الإفريقية الرائدة في هذا التوجه، بتدشين أولى انجازات مشروع هذا الطريق في 1973/04/25، والذي يربط بين العاصمة الجزائر والعاصمة النيجرية "لاغوس" مع إنشاء تفرعات لهذا الطريق تمس بلدان الجوار تونس، مالي، النيجر، تشاد ثم نيجريا،الذي يهدف لفك العزلة عن دول الساحل والصحراء، وخلق حركية تنموية واقتصادية في الدول التي يمر بها (لجنة الربط للطريق العابر للصحراء).
- مشاريع نقل كابل الألياف البصرية وأنابيب البترول والغاز، حيث تربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي استنادا إلى طرق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، حيث تفرض عليها رسوم توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية بالإضافة إلى مباشرة الجزائر ومنذ فترة تمويل عمليات حفر أبار المياه وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد (عباد و رابحي، 2019، صفحة 15).
- فتح المعبر الحدودي الموريتاني في إطار تعزيز التعاون المغاربي، حيث قررت الجزائر وموريتانيا لأول مرة بإنشاء معبر حدودي بينهما للرفع من التبادل التجاري وتطوير حركة النقل بين البلدين وأعلن عن ذلك القرار في الدورة ال 18 للجنة العليا المشتركة الجزائرية الموريتانية، التي انعقدت سنة 2018 وقد أعلن عن

اعدادات متقدمة لفتح خط جوي متبادل بين المطار الدولي بالعاصمة نواكشوط ومطار مدينة تندوف الجزائرية (عباد و رابحي، 2019، صفحة 16).

- اعادة فتح ملف مشروع نقل الطاقة من نيجريا(لايقوس) الى اوروبا عبر الاراضي الجزائرية مرورا بالأراضي النيجيرية (نيامي)، وهو مشروع استراتيجي الغرض منه اعادة ربط المنطقة اقتصاديا ببعضها البعض، وكذلك المساهمة في التنمية المباشرة للمناطق التي يمر عبرها الانبوب، فضلا عن المساهمة في استتباب الامن خاصة وان المنطقة تعرف نشاط كبير لبعض الجماعات الارهابية.

4. 3.الآلية الشعبيّة: يقصد بالدبلوماسية الشعبية: **"تلك النشاطات التي تتّجه إلى مخاطبة الجماهير الشعبية بوسائل مجتمعية لإيجاد علاقات مباشرة بين الشعوب ، فالدبلوماسية الشعبيّة تتمثّل في صورة التطوّر الذي طرأ على الدبلوماسيّة في القرن العشرين"**، فالاتصال المباشر بالشعب هو الذي أعطى للدبلوماسية هذه التسميّة، كما تسعى هذه الدبلوماسية لكسب الرأي العام الشعبي، فالتحوّل الذي فرضته ظروف وأحوال العلاقات الدوليّة هو الذي جعل الدبلوماسيّة الشعبيّة وسيلة لتحقيق الأهداف والمصالح (زكي، 1976، صفحة 145).

إنّ الدبلوماسية الشعبيّة تهدف وتسعى إلى تقويّة الرأي العام للمواطنين في مختلف الأبعاد سواء كانت سياسيّة، اجتماعيّة، وحتى دينية وثقافيّة، فأصبحت الدبلوماسية الشعبيّة تمثّل مصدرا معلوماتيا بالنسبة للنظام السياسي وهذا بهدف استعماله في إدارة مختلف الأزمات أو النزاعات التي قد تواجه الدولة، سواء داخليا أم خارجيّا (Pachios).

تفعيل المنظومة العلمية وتبادل بعثات الطلبة وما ينجر عنه من تلقين القيم المجتمعية الجزائرية.

- توظيف أساليب القوة النّاعمة لتجاوز التحديات الأمنية وتعزيز فرص التّعاون، أين ازداد مؤخرا شعار "التصوف أمان من التطرف". وما يؤكد ذلك هو حرص الجزائر على توظيف دبلوماسية التصوف التي تعتبر من بين الأدوات التي تستخدمها الجزائر للانفتاح على منطقة غرب أفريقيا، فالجزائر هي الأخرى تتبنت في ديباجة دستورها "أنّ الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وأفريقية". وباعتبار الجزائر مهد للقادرية ومسقط رأس مؤسس الطريقة التيجانية فهي تعمل كل ما في وسعها لإزالة كافة العقبات التي تحول دون توظيف دبلوماسية التصوف في سياستها الخارجية. لهذا تحرص على تكثيف جهودها على المستوى المحلي برعاية الزوايا والطرق الصوفية، وأيضا على تحقيق الأمن الإقليمي (عبدي، 2018، صفحة 03).

- خلق منظمة للصحة والسكان أفريقانية لمكافحة شتى الأمراض المزمنة والمعدية التي ساهمت في تعطيل التنمية في افريقيا وإفادة الأفارقة من الخبرات (تفعيل التجربة الجزائرية) (عبدي، 2018) .

الخاتمة:

في ظل تردي الوضع الأمني الاقليمي في المناطق المجاورة للجزائر والتي باتت تعانيه العديد من دول المنطقة لاسيما في الساحل الافريقي وفي ليبيا ،أضحى من الضروري على الجزائر ان تجد حلول و مقاربات بديلة عن الآليات العسكرية في ظل محدودية هذه الاخيرة في حلحلة الوضع، وعلى سياستها الخارجية الجزائرية اعتماد بل اكثر مرونة وفعالية من أجل التعامل مع تلك الأزمات.

وعليه، تعمل الدبلوماسية الجزائرية لمحاولة حل النزاعات في المناطق المجاورة بالاعتماد على على الأسس والمبادئ والمتمثلة في الارث الثوري للثورة الجزائرية المجيدة، وكذلك على مبادي الحياد وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، علاوة على دعم التعاون المشترك بين دول الجوار وضرورة تغليب الحلول السلمية في النزاعات بين دول المنطقة.

وفي سبيل تحقيق ذلك ارتكز نهج الدبلوماسية الجزائرية على الطرق السلمية في حل النزعات الحدودية،بدعم الوساطة والمساعي الحميدة والتحكيم بين المتنافسين في المنطقة ،والتي تدخل ضمن الآليات الدبلوماسية الوقائية التي تحول دون تطور النزاع.

تخلص لمجموعة من النتائج التي يمكن اجمالها فيما يلي:

- اهمية الدبلوماسية الاقتصادية كدعامة للدبلوماسية التقليدية، اذ يتوجب على الدولة الجزائرية المزج بين الدبلوماسيتين بشكل مستمر فعال.
- تكوين جيل جديد من الدبلوماسيين المتخصصين في المجالات الاقتصادية التجارية والصناعية والزراعية، بغية اضفاء الطابع التقني على التمثيل الجزائري في القنصليات والتمثيليات الدبلوماسية للدول الاخرى.
- التركيز على الدعائم الشعبية والمجتمع المدني عبر استغلال الامتداد التاريخي والحضاري للشعب الجزائري خاصة في الصحراء عبر مكون الطوارق كي يسهل عملية التواصل والتجاسر بين ضفتي الساحل.
- الانتفتاح على افريقيا بشكل اكبر عبر تفعيل المشاريع المعطلة على غرار الطريق السريع شمال جنوب.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. **المؤلفات:**

1) بكاي ,م .(2017) .*دور الجزائر في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الافريقية* .الجزائر :دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع.

2. ***المقالات:***

1) P اسماعيل ,ج .(2020) .*اليوم الدولي للسلام، التزام الجزائر بتعزيز قيم ومبادئ السلم .مجلة الجيش.42 ,p*
2) *الحي ,و .ع ,(2020) .جويلية .(آفاق السياسة الجزائرية بين التغيُّر والتكيُّف" ، تقدير موقف إستراتيجي .مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.608 .p ,*

3) حجال ,ص & .,الغنجة ,هـ .(2017) .السياسية الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية :بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف .مجلة العلوم السياسية والقانون.
4) زكي ,ف .(1976) .الدبلوماسية ونماذجها المعاصرة .السياسة الدولية.145 ,
5) عباد ,ع .ا & .,رابحي ,م .(2019) .تنمية وتطوير المناطق الحدودية كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي)مقاربة من منظور الاقتصاد السياسي .(المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي.15 ,
6) عبدي ,ي .س .(2018) .روافد وتفاعل الطرق الصوفية بين المغرب العربي وافريقيا الغربية .الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات.
7) عقل ,ز .(2011) .الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي الى التدخل الأجنبي .ملف الاهرام الاستراتيجي.45-44 ,
8) عنتر ,ع .ا .(2013) .الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي .الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات.
9) قط ,س .(2017) .السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا :التطوارت والمحددات .مجلة العلوم السياسية والقانون.

.(2017)مجلة الدبلوماسية لوزارة الشؤون الخارجية.

3. المداخلات:

1) العايب ,س .(2010/2011) .الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير .(p. 31)جامعة باتنة :كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
2) بونقطة ,م .س .(2014) .البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي .أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .(p. 93) ,جامعة الجزائر 3.

4. المراسيم والقوانين:

الميثاق الوطني لجبهة التحرير الوطني .(1976) .

5. مواقع الانترنت:

1) لجنة الربط للطريق العابر للصحراء .(n.d.) .جانفي-Retrieved 03, 2020, from www.http//.clrt-afrique.com
2) ميثاق .(n.d.) .Retrieved 1963 جانفي 02, 2020, from مجلس الامة : http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-03/1018-1963
3) دستور .(n.d.) .Retrieved 1976 جانفي 02, 2020, from مجلس الامة : http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20-)

- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Pachios, H. (n.d.). *communicating public diplomacy objecties*. Retrieved january 12, 2020, from www.stategov/adcompf/29213